هبوط الريال السعودي واحتمال تأجيل سندات بعد تصويت الكونجرس الأمريكي

امرأة سعودية تعد أوراقا نقدية بالريال السعودي في مكتب للصرافة في الرياض

دبي – «رويترز»: هبط الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي في سوق المعاملات الآجلة يوم الخميس بعد تصويت الكونجرس لصالح السماح لأقارب ضحايا هجمات 11 سبتمبر بمقاضاة السعودية.

وقد يستغرق أي إجراء قضائي سنوات عبر النظام الأمريكي ويقول المحللون إن التأثير على الاقتصاد السعودي أو الموارد المالية للمملكة قد يكون محدودا إذا حدث هذا. لكن القرار الذي اتخذه الكونجرس هو تذكير ليس محل ترحيب بالضغوط السياسية والمالية على الرياض مع إنهاك أسعار النفط المنخفضة لميزانيتها.

وتستعد السعودية لإصدار أول سندات سيادية دولية الشهر المقبل لجمع عشرة مليارات دولار أو أكثر لكن بعض المصرفيين الخليجيين قالوا إن الإصدار ربما يتأجل لمنح المستثمرين وقتا لاستيعاب الأنباء.

وبالمثل فإن التهديد القضائي قد يجعل الرياض تمتنع على الأرجح عن اختيار نيويورك لإدراج أسهم شركتها النفطية العملاقة أرامكو. ومن المتوقع طرح أسهم أرامكو في وقت قريب ربما عام 2017 في عملية قد تجمع عشرات المليارات من الدولارات وقال المسؤولون السعوديون إنهم يتفقدون عدة بورصات أجنبية للإدراج.

وصوت مجلسا الشيوخ والنواب الأمريكيان بأغلبية ساحقة يوم الأربعاء برفض استخدام الرئيس باراك أوباما لحق النقض ضد تشريع يتيح استثناء من قاعدة قانونية للحصانة السيادية في قضايا الإرهاب الواقع على أراض أمريكية.

يفسح هذا الطريق أمام محاولات الحصول على تعويضات من الحكومة السعودية. وتنفي الرياض الشكوك القائمة منذ وقت طويل بدعمها للخاطفين الذين هاجموا الولايات المتحدة في 2001. وينتمي 15 من 19 شخصا نفذوا هجمات 11 سبتمبر أيلول للسعودية.

وسجلت عقود الدولار أمام الريال لأجل عام – وهي تداولات مجدولة للتنفيذ بعد 12 شهرا من الآن – 550 نقطة في التداولات المبكرة ارتفاعا من إغلاق يوم الأربعاء عند 330 نقطة. وارتفعت حتى أعلى مستوى في ثمانية أسابيع عند 625 نقطة.

والريال السعودي مربوط بالعملة الأمريكية عند 3.75 ريال للدولار في السوق الفورية ومن ثم تلجأ البنوك لسوق العقود الآجلة للتحوط من المخاطر.

وقال مصرفي يعمل في تداول العملات الخليجية «على المدى القصير ربما يكون هناك تقلبات لكن التشريع سيستغرق عقدا من الزمن لكي تكون له نتيجة ولذا فالأسواق ستهدأ، مضيفا أن التأثير الرئيسي ربما يتمثل في إرهاق الحكومة السعودية بعشرات الملايين من الدولارات في شكل مصاريف قانونية سنوية.

وارتفعت تكلفة التأمين على الدين السعودي لخمس سنوات من مخاطر العجز عن السداد بشكل طفيف إلى 157 نقطة من 152. ولم يطرأ تغير يذكر على سعر الصكوك الدولارية الصادرة عن الشركة السعودية للكهرباء المملوكة للدولة وهو واحد من عدد قليل من إصدارات السندات الدولية القائمة للمملكة.

وتكهن بعض المحللين بأن العلاقات التجارية والاستثمارية بين السعودية والولايات المتحدة قد تتضرر. وتملك المملكة سندات خزانة أمريكية بقيمة 95.5 مليار دولار وفق أحدث بيانات أمريكية رسمية ويعتقد أنها تملك أصولا أمريكية أخرى وحسابات مصرفية بما لا يقل عن هذه القيمة.

وقال المصرفي الخليجي «من وجهة نظر وزارة الخارجية السعودية ستكون هناك مراجعة لسياسة الاستثمار وقد يحرك هذا المملكة إلى مسار مختلف قد يشمل التنويع بعيدا عن أدوات الخزانة الأمريكية.»

وفي مايو أيار قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إن القانون الأمريكي المقترح «قد يتسبب في تآكل ثقة المستثمرين» في الولايات المتحدة لكنه أضاف أن الرياض لا تهدد بسحب أموالها.

وتبيع الرياض ما قيمته عدة مليارات من الدولارات من السندات الأمريكية شهريا لتغطية عجز الموازنة ويعتقد مصرفيون أن من غير المرجح أن تزيد وتيرة البيع نتيجة لتصويت الكونجرس.

ويرجع هذا إلى أن عددا محدودا من الأسواق الأخرى أو العملات توفر مزيج السيولة والأمان لسوق أدوات الخزانة الأمريكية البالغة قيمتها 13 تريليون دولار.

وسعت المملكة أيضا بإصرار على جذب استثمارات من كبرى الشركات الأمريكية مثل جنرال إليكتريك للمساعدة في تنويع موارد اقتصادها بدلا من الاعتماد على النفط وقد تضر أي حرب تجارية أو استثمارية بمساعيها لإصلاح الاقتصاد.

وقال جون سفاكياناكيس الاقتصادي لدى مركز الخليج للأبحاث في جدة «الولايات المتحدة سوق سيواصل السعوديون الاستثمار فيها. لا أعتقد أنهم سيتبنون رد فعل غير محسوب فيما يخص استثماراتهم.

«ما دام الأمر مجديا فسيبقون على أصولهم في الولايات المتحدة.»

مشترو النفط في آسيا يترقبون بتوجس وحذر تفاصيل اتفاق «أوبك»

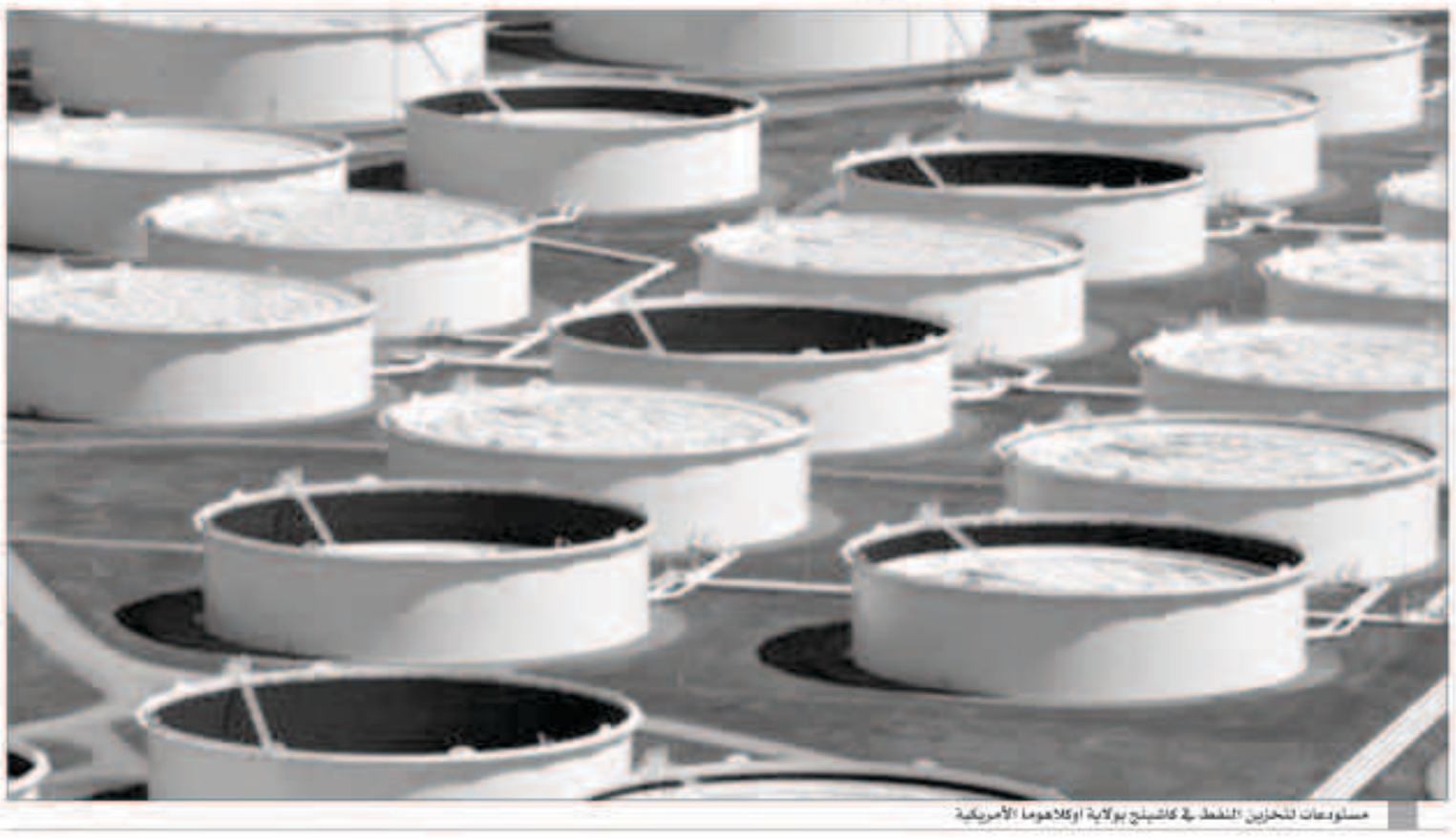
مستودعات لتخزين النفط في كاشينج بولاية أوكلاهوما الأمريكية

«رويترز»: ظل مشترو النفط الآسيويون من الصين إلى الهند على حذرهم لحين اتضاح تفاصيل الاتفاق الذي توصلت إليه منظمة أوبك لخفض إنتاجها للمرة الأولى منذ 2008 بهدف تقليص تخمة المعروض العالمي من الخام.

وتشبثت أسعار النفط بمكاسبها يوم الخميس بعدما قفزت ستة في المئة في الجلسة السابقة إثر اتفاق أوبك على خفض إنتاجها النفطي إلى نطاق بين 32.5–33 مليون برميل يوميا.

وستحدد المنظمة حصة الإنتاج لكل دولة عضو في اجتماعها الرسمي القادم في نوفمبر تشرين الثاني وربما تدعو منتجين آخرين من خارجها مثل روسيا إلى الانضمام إليها في خفض الإنتاج.

وفاجأ الاتفاق معظم المصافي وتجار النفط في آسيا الذين ينظرون إليه بعين الشك نظرا لقلة التفاصيل. لكن المصافي الآسيوية التي اشترت 62 في المئة من صادرات أوبك في 2015 ستتحمل على الأرجح العبء الأكبر جراء أي تخفيضات في الإنتاج.

وقالت كيم وو كيونج المتحدثة باسم إس.كيه إنوفيشن المالكة لأكبر مصفاة في كوريا الجنوبية «علينا الانتظار والترقب لنرى ما إذا كانوا سيتخذون إجراء حقيقيا أم لا ومدى استمراريته.»

وقال مايكل ويتنر محلل شؤون النفط لدى سوسيتيه جنرال إن مستوى الإنتاج الجديد المستهدف لأوبك يعني خفضا في إنتاجها بين 0.5 مليون ومليون برميل يوميا من الخام رغم أن الخفض الفعلي الذي يمكن أن يتم قد يكون ببساطة أقل من ذلك بكثير عند 0.5 مليون برميل يوميا أو أقل بناء على وتيرة تعافي ليبيا ونيجيريا من مشاكل تعثر الإنتاج.

وبلغ إنتاج أوبك في أغسطس آب 33.5 مليون برميل يوميا بحسب مسح لرويترز.

وقال بي.كيه ناميدو رئيس المصافي لدى هندوستان بتروليوم كورب إن الخفض المزمع في الإمدادات لا يشكل كمية كبيرة يعتد بها نظرا لتخمة المعروض العالمي. وأبدى ناميدو أيضا قلقه بشأن مشاركة مختلف أعضاء أوبك في الخفض وكيفية استجابة المنتجين الآخرين.

وأضاف «أي خفض في الإمدادات سيتم تعويضه بزيادة الإنتاج من إيران وليبيا ونيجيريا. لا تستطيع فنزويلا أيضا تحمل خفض الإنتاج.

«لم يتضح بعد ما إذا كانت روسيا ستنضم إلى تلك الجهود أم لا. إذا قام منتجو النفط الصخري بزيادة إنتاجهم فستنقلب الطاولة بأكملها.»

وحذر محللون من أن ارتفاع أسعار النفط ربما يحفز منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة على زيادة إنتاجهم وهو ما يبطل تأثير خفض الإمدادات.

وقال متعامل من آسيا إن من المستبعد أن يؤثر اتفاق أوبك على المشترين ذوي العقود محددة الأجل في 2017 لكنه قد يقلص الكميات الإضافية التي طرحها المنتجون خلال 2016.

وقال متعامل مع مصفاة نورث آسيا طالبا عدم الكشف عن هويته لأنه غير مصرح له بالتحدث إلى وسائل الإعلام «الكميات المتزايدة التي تلقوها ربما تقل العام القادم.»

واستوعب الطلب القوي على النفط في آسيا حتى الآن إنتاج أوبك المتزايد هذا العام، ورغم ذلك تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا في نمو الطلب الآسيوي في الربع الأخير من العام وفي العام القادم.

وربما يحفز ذلك أوبك على إتخاذ إجراء ويدعم الالتزام بالخفض رغم أن الوكالة تتوقع أن يبلغ نمو الطلب في الربع الأخير 1.3 مليون برميل يوميا وهو مستوى قوي تاريخيا.

وقال محللون لدى جولدمان ساكس «من الناحية التاريخية كان هبوط الطلب هو الذي يدعم الالتزام بالحصص. وفي تلك الحالة..فإن تراجع استهلاك المصافي في أرجاء العالم يدفع الإنتاج إلى الهبوط. لكن الوضع مختلف اليوم نظرا لمرونة نمو الطلب.»

وقال متعاملون إن من المتوقع أن يظل طلب المصافي الآسيوية على النفط الخام مستقرا إذا لم تحدث تغيرات كبيرة في هوامش التكرير أو في أسعار النفط التي يحددها المنتجون.

وقال متعامل لدى مصفاة صينية كبيرة «لا يزال هذا الاتفاق يشكل صدمة لكثير من الدول المستهلكة التي اعتادت بدرجات متفاوتة على أسعار النفط المنخفضة على مدى العامين السابقين.»

خبراء يتوقعون ارتفاع السعر الرسمي للدولار إلى مستواه بالسوق السوداء عند 13 جنيهاً

هل يلجأ المركزي المصري إلى تعويم الجنيه الأسبوع المقبل؟

يتفق الخبير المصرفي أحمد آدم مع توقعات المحللين بأن يلجأ البنك المركزي المصرفي إلى خفض جديد لسعر الجنيه الأسبوع المقبل، متوقعا ارتفاع السعر الرسمي للدولار من 8.88 إلى مستواه بالسوق السوداء عند 13 جنيها، دون أن يتبع ذلك أي تداعيات على صعيد زيادة معدلات التضخم بحسب وجهة نظره.

وقال آدم إن لجوء المركزي المصري إلى هذه الخطوة بات أمرا ضروريا، في ظل النتائج التي أعلن عنها «المركزي» مؤخرا عن العجز في ميزان المدفوعات الذي لامس 2.8 مليار دولار، تبين أن كافة موارد مصر الدولارية باستثناء صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد انخفضت انخفاضا كبيرة.

لذا وفي ظل انخفاض الموارد الدولارية، يلجأ المركزي إلى تدبير 120 مليون دولار أسبوعيا لتغطية مستلزمات الإنتاج الضرورية، وهذا لا يشكل سوى 10% فقط من إجمالي الواردات، في حين أن 90% من الواردات الدولارية يتم تمويلها من السوق السوداء.

وبرأي آدم ، فإن تأجيل هذه الخطوة مجددا ستكون له آثار سلبية وشكوك لحين توقيع الاتفاق مع صندوق النقد واستلام الدفعة الأولى من القرض، لاسيما أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد سيبحث قرض مصر في 10 أكتوبر المقبل، والتي ستسمح في حال الموافقة بإقراض مصر 12 مليار دولار.

في المقابل، استبعد آدم لجوء المركزي إلى تعويم الجنيه بالكامل لما لذلك من مخاطر كبيرة، وكانت حذرت «بلتون» سابقا من أن تعويم الجنيه ستتبعه صدمة تضخمية عنيفة بمعدل تضخم 20%.

وفي حين تتحدث «بلتون» عن ضرورة لجوء المركزي إلى رفع الفائدة بـ 200 نقطة أساس لمواجهة التضخم، يرى آدم أنه من المستحسن أن يتوجه المركزي المصري إلى البنوك الرئيسية من خلال توجيهات شفهية للمطالبة برفع الفائدة على شهادات الادخار، وهذا ما قد يقود الجهاز المصرفي بأكمله لرفع الفائدة على شهادات الادخار، عوضا عن لجوء المركزي لرفع الفائدة، لأن ذلك قد يلقي بعبء على البنوك ويحرك سعر الائتمان ويدفع بسعر الفائدة على القروض نحو الصعود.

تجدر الإشارة إلى أن واردات مصر الدولارية من الصادرات وتحويلات المغتربين من الخارج ومن إيرادات قناة السويس بلغت نحو 51.2 مليار دولار، في حين بلغت حركة الواردات فقط 56.3 مليار دولار.

اقتراض مصر المحلي بأعلى مستوى في 5 سنوات

البنك المركزي المصري

أظهرت بيانات رسمية أعلنتها وزارة المالية بمصر، ارتفاع حجم اقتراض الحكومة من السوق المحلية لأعلى مستوى في 5 سنوات، وذلك خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري.

وأوضحت البيانات ارتفاع حجم اقترض الحكومة المصرية من سوق أدوات الدين المحلية ليصل إلى نحو 324.5 مليار جنيه، مقابل نحو 281.5 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي بزيادة تقدر بنحو 43 مليار جنيه تمثل نسبة زيادة قدرها 15.27%.

ودفع ارتفاع مستويات الفائدة على أدوات الدين الحكومية، وسط توقعات باستمرار ارتفاعها خلال الفترة المقبلة، إلى قيام وزارة المالية بالاعتماد على أذون خزانة قصيرة الأجل لتستحوذ على 93% من الإصدارات بقيمة 300.250 مليار جنيه، مقابل نحو 82.4% خلال الربع الأول من العام المالي الحالي.

فيما قلصت وزارة المالية حجم اقتراضها من سوق السندات من 17.6% إلى 7% فقط، بقيمة إجمالية تصل إلى 24.250 مليار جنيه فقط، خلال نفس الفترة من العام المالي الجاري.

وأرجعت الوزارة اعتمادها على أذون الخزانة قصيرة الأجل، إلى رغبتها في تخفيف أعباء خدمة الدين الحكومية، على المدى الطويل، خاصة أن توقعات رفع الفائدة ما زالت قائمة مع التعويم المتوقع للعملة المحلية مقابل الدولار خلال الفترة المقبلة.

وأشارت البيانات إلى أن وزارة المالية تعتمد تكليف حجم اقتراضها خلال شهر نوفمبر المقبل، ليصل إلى 124.250 مليار جنيه، فيما تعتزم اقتراض نحو 99 مليار جنيه خلال أكتوبر المقبل، و 101.250 مليار جنيه في ديسمبر المقبل.

ويتوزع الهيكل القصير الأجل لمديونية وزارة المالية بين 73.250 مليار جنيه، عبر أذون الخزانة أجل 3 شهور، و71.5 مليار جنيه لأذون 6 شهور، و74.5 مليار جنيه لأذون 9 شهور، و81 مليار جنيه لأذون أجل عام.

وعلى صعيد السندات متوسطة وطويلة الأجل، تعتزم وزارة المالية اقتراض نحو 1.750 مليار جنيه، عبر السندات لأجل 18 شهرا صفرية الكوبون، و10.5 مليار جنيه لأجل 3 سنوات، و6.5 مليار جنيه لأجل خمس سنوات، و2 مليار جنيه لأجل 10 سنوات.

أزمة الدولار تفاقم خسائر «حديد عز» المصرية 19 %

أظهرت نتائج أعمال شركة «حديد عز» المصرية، أكبر منتج لحديد التسليح في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أمس الخميس، أن خسائر الشركة بعد حقوق الأقلية تفاقمت في الربع الثاني من هذا العام بنسبة 19.3%، مقارنة مع مستواها قبل عام بسبب خسائر فروق العملة.

وقالت الشركة في بيان على موقعها الإلكتروني إنها «تكبدت خسارة صافية بعد الضرائب وحقوق الأقلية قدرها 239.567 مليون جنيه (26.98 مليون دولار) في ثلاثة أشهر حتى 30 يونيو، مقابل خسائر 200.755 مليون قبل عام.

ووفقا للبيان حققت حديد عز مبيعات قدرها 4.035 مليار جنيه في الربع الثاني، مقابل 4.460 مليار قبل عام بتراجع 9.5%.

وبلغت خسائر الشركة من فروق العملة الأجنبية 186.517 مليون جنيه في الربع الثاني، بزيادة 540% عن الربع المقابل من 2015.

وتواجه مصر أزمة شديدة في توفير العملة الأجنبية منذ ثورة يناير 2011، وسط تراجع إيرادات السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج.

وأرجع بول شكيبان العضو المنتدب لـ «حديد العز»، الخسائر في الربع الثاني إلى ضعف «أسواق الصلب العالمية... وتقلبات البيئة المالية في مصر».

وتفاقمت خسائر الشركة 11.7% في النصف الأول من هذا العام، لتبلغ 376.463 مليون جنيه، مقابل خسارة 337.060 مليون جنيه قبل عام.

وتراجعت المبيعات 2.7% إلى 9.002 مليار جنيه خلال النصف الأول مقابل 9.253 مليار قبل عام.

وبلغت خسائر فروق العملة خلال النصف الأول 553.150 مليون جنيه مقابل 19.862 مليون قبل عام.

ويلجأ العديد من الشركات في مصر للسوق الموازية لتوفير الدولار اللازم لاستيراد المواد الخام لتشغيل خطوط إنتاجها.

وأدت سياسة الإبقاء على قوة مصطنعة للعملة في مصر إلى تهاوي احتياطي النقد الأجنبي من 36 مليار دولار قبل 2011 إلى نحو 16.5 مليار في أغسطس.

ويقول خبراء الاقتصاد إنه لا مفر من خفض قيمة الجنيه، لكن التوقيت هو العامل المهم لتقليص الأثر التضخمي، وخاصة بعد فرض ضريبة القيمة المضافة.